

دمج العدالة الانتقالية في السلام والتنمية المستدامين

أصبح المجتمع المعني بالسياسة الدوليّة عمومًا يُقرّ اليومَ بأنّ العدالة الانتقالية تمثّل عنصرًا مهمًّا في خطط السّلام والتنمية المستدامين. إلّا أنّ إرث الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان يطرحُ تحديات محدّدة تعيقُ مساعي المجتمعات إلى منع اندلاع النزاعات المسلحة أو تكرارها وإلى تحسين حيوات الأشخاص ورفاههم. لذا، من شأن الجهود الرامية إلى معالجة أسباب هذه الانتهاكات وتداعياتها أن تساهم في سد الفجوة العالمية في العدالة، لا سيّما في البلدان المتضرّرة من العنف النّظامي والقمع والتهميش.

في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2023، يُمكن العدالة الانتقالية أن تُساهم في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلّق بإقامة المجتمعات المسالمة والعدالة والشاملة، والهدف 5 المتعلّق بالمساواة بين الجنسين، والهدف 10 المتعلّق بالمساواة، والهدف 17 المتعلّق بتنشيط الشراكات. وقد تزايد إقرار كل من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وبعض الجهات الفاعلة الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، بإمكانية تقديم العدالة الانتقالية هذه المُساهمة.

وعلى الرّغم من هذا الإقرار الدوليّ بأهميّة العدالة الانتقاليّة، فهي لا تزال، في أغلب الأحيان، غير مفهومة كفايةً وغير مُدرّجة على نحو مُلائم في السياسات والممارسات الآيلة إلى تعزيز التنمية والمُعتمّدة على الصّعيد الدولي والإقليمي والوطني ودون الوطني. ففقدرة العدالة الانتقالية على إحداث التغيير الفعليّ لا تزال بعيدة من توظيفها توظيفًا كاملًا. فالعدالة الانتقاليّة غالبًا ما تخفق في أن تكون عنصرًا من عناصر التنمية، لجهة دعم الإصلاحات التي تحقّزها، وتنفيذها والمشاركة المستدامة فيها.

يدعو تقرير الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقاليّة ومقاصد هدف التنمية المُستدامة +16 الصادر في العام 2023 والمُعنون "نحو التغيير المُتمحور حول الضحايا: دمج العدالة الانتقالية في السلام والتنمية المستدامين" إلى نهج أكثر استراتيجيّة في شأن الدمج بين العدالة الانتقالية والتنمية المستدامة. وهو يهدفُ أيضًا إلى رفد النقاشات حول السياسات خلال قمّة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 وما بعدها بالبيانات. ويحثّ التقرير الدول والجهات الفاعلة الإقليمية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني على كافة المستويات على النظر في الخلاصات الأساسية التالية، على أن تُمحوّر وتُبقَى نصب الأعين القيمة الكامنة في معالجة الانتهاكات من منظار حقوق الإنسان.

- التأكيد المستمر على تناسب العدالة الانتقالية مع إطار أهداف التنمية المستدامة - بما في ذلك قضايا الوصول إلى العدالة، وسيادة القانون، والمؤسّسات الاشتماليّة، والوقاية من نشوب العنف، والفساد، والتعليم، والوصول إلى المعلومات، والمساواة بين الجنسين، والمساواة عمومًا - والمسارات المحدّدة حيثُ يمكن العدالة الانتقالية أن تحدث تغييرًا. ويشمل ذلك أيضًا زيادة القدرة على التّقرير والتّمكن والثّقة الاجتماعيّة والاشتمال ومعالجة الأسباب أو الدوافع الهيكلية لارتكاب الانتهاكات الجسيمة وتحويلها على حدّ سواء.

- التشديد أكثر على أهمية اعتماد نهج في شأن العدالة الانتقالية يعزز مساهمتها في التنمية المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك بقدر ما تُصمّم تدابير العدالة الانتقالية وتُنقذ على نحو تكون ملائمة السياق، وشاملة، ومتمحورة حول الضحايا، وتشاركية، ومراعية للنوع الاجتماعي، ومبتكرة، ومجدية سياسيًا، وتحويلية في طموحاتها، ومتكيفة مع القضايا العابرة للميادين والمتفرّعة من رعاية الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي والوصول إلى المعلومات.
- تحسين إنشاء روابط محددة بين العدالة الانتقالية والتنمية في الممارسة والسياسات. ويشمل ذلك مثلًا توفير الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية ومشاريع سُبل كسب العيش والدعم النفسي والاجتماعي للضحايا والمجتمعات المتضررة ضمن إطار العدالة الجابرة للضرر بالإضافة إلى إدراج الأهداف والتقدم المتعلق بتوصيات لجان الحقيقة وجبر الضرر واحتياجات الضحايا وأولوياتهم في خطط التنمية وفي التقارير المُعدّة حولها.
- تقديم حجج أكثر إقناعًا للمسؤولين عن كلٍّ من العدالة الانتقالية وسياسات التنمية وللمجتمع الأوسع حول جدوى الدمج بين العدالة الانتقالية والتنمية – وذلك بالاعتماد على الروابط المفهومية والبيانات والأدلة على الأثر، والأمثلة على العلاقة القائمة بين الانتهاكات والهياكل، على أن يُقرّ، أيضًا، بالعقبات السياسية التي تعترض التغيير وتتخذ شكلي المقاومة وردّ الفعل العنيف اللذين قد يُطرا العدالة الانتقالية في قالبٍ مُعارضٍ للسلام والتنمية.
- تعزيز العمل الجماعي وخطّة العمل السياسية المشتركة بين مجموعات الضحايا وشبكاتهم، والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية والسياسية الأوسع نطاقًا، وذلك من أجل توليد المناصرة والتعبئة والتمكين والدعم اللازم لمعالجة الأضرار المباشرة وتحويل هياكل الإقصاء وعدم المساواة على حدّ سواء.
- تعزيز إدراج العدالة الانتقالية في الاستجابات على مستويات متعدّدة، بدءًا من المستوى المحلي وصولًا إلى الوطني والإقليمي والعالمي، وكذلك من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، التي تعالج مشكلات التنمية بكامل نطاقها وتعقيدها، مثل النزوح، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والأذى النفسي والاجتماعي.
- اعتماد تصوّرٍ طويل الأجل متمحورٍ حول الضحايا وعابرٍ للأجيال في شأن رصد العدالة الانتقالية وتفعيلها وتحقيق أثرها، وذلك من أجل الحفاظ على الدعم والمشاركة اللّازمين لتعزيز دورها في إحداث تغيير هادف وتقييمه على حدّ سواء، بما في ذلك من خلال تنفيذ المبادرات الرّسمية مثل توصيات لجان الحقيقة، وكذلك من خلال إطلاق مبادرات غير رسمية على مُستويي المجتمع والجماعة.

يعمل الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومقاصد هدف

التنمية المُستدامة +16 في إطار

تحالف العمل من أجل العدالة (JAC)، وهو منصة سياستية دولية تدعم تساوي الجميع في الوصول إلى العدالة وتعمل على سدّ الفجوة العالمية في العدالة. ويجمع الفريق العامل، الذي تأسّس بدعوة من المركز الدولي للعدالة الانتقالية، بين المجتمع المدني، والحكومات الوطنية، والجهات الفاعلة الإقليمية، والمنظمات الدولية، وذلك من أجل حشد الدعم لمصلحة نداء العدالة (Justice Appeal) لعام 2023، الذي يدعو إلى إعادة بناء الثقة وتجديد العقد الاجتماعي من خلال تنسيق البيانات والأدلة، وتعزيز التعلّم والتبادل، وتكثيف الدّعم المُقدّم للعدالة المتمحورة حول الأفراد. ويشدّد الفريق العامل على أهمية التركيز على الفئات التي يصعب عليها، أكثر من سواها، الوصول إلى العدالة، بمن فيهم ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كما يشدّد على أهمية النّظر في الممارسات والتدابير المحلية والوطنية التي تحقّق أقصى جدوى من العدالة الانتقالية.